وثائق تاريخية عن المجمع اللبناني

مقال الاب اغسطينوس تشاسكا (نتمة)

بقلم الخوري باخوس الفغالي
المأذون في اللاهوت
والدكتور في الحق القانوني ، والمحامي الروتالي

﴿ الفصل الثالث ﴾

في اذا كان البطريرك الماروني يحق له ان يمنح من الدرجة الثانية من القرابة الدموية الاهلية بناء على حكم المجمع اللبناني او على غير ذلك من مستند مهما كان نوعه او تفويض

٦٧) والجواب على السؤال المطروح هو موضوع الفصل الحاضر . ولا يمكن ان يكون الا سلبياً . وذلك استنادًا الى مبادئ الحق القانوني العامة . وقد اثبت ذلك بادلة متينة المستشار الشهير المحامي القانوني كركاني عندما فحص السؤال الثاني المطروح في تلخيص كانون الثاني المذكور سنة ١٨٨٢ فنرجو نيافاتكم السامية ان تراجعوه . واذا اعتبرنا العبارات التي استعملها ، في صوغ سؤاله ، سيادة امين السر للامور الشرقية الشهير والجزيل الاحترام يتوجب علينا الآن

CAPO III

Se il Patriarca Maronita abbia la facoltà di dispensare nel secondo grado di consanguinità ed affinità sia per disposizione di quel Sinodo (*Libanese*), sia per altro qualsivoglia titolo o concessione.

67. La risposta all'enunciato quesito, che forma l'oggetto del presente capitolo, se si consultano le massime generali del diritto canonico, non potrebbe essere che negativa, come fu provato con solide ragioni dall'illustre Consultore Con. can. Avvo. Carcani, nell'esame del secondo dubbio della citata Ponenza del Gennero 1882, che le EE. VV. sono pregate di riassumere. Stando però all'espressioni usate dall'Illmo e Rmo Mons. Segretario per gli AA. OO. nel formulare il preaccennato quesito, sarebbe ora da cercarsi, se al Patriarca dei

ان نبحث فيما اذا كان للبطريرك الماروني السلطان المشار اليه استناداً الى احكام هذا المجمع او الى غيرها من مستند او تفويض .

٦٨) والمستندات التي يعتمد عليها بطاركة الموارنة ليثبتوا حصولهم على هذا السلطان المزعوم قدا برزها سنة ١٨٣٠ البطريرك الحبيشي[1] وسنة ١٨٥٦ سيادة بولس مسعد البطريرك الحالي[2] وهاكها : نص المجمع اللبناني بطبعتيه العربية واللاتينية وعادة لا يذكر بدؤها . ولنبحث الآن في المستند الاول باعتبار النص اللاتيني حيث جاء[3] : « اما سلطان السيد البطريرك السامي الاحترام في اعطاء رخصات التفسيحات فان كان غاية في السعة لتبوئه ذروة مقام البطريركية الانطاكية .. مع ذلك فقد صرح البابا اكليمنث الثامن بدرجات القرابة الدموية والاهلية التي يمتد اليها سلطان السيد البطريرك في رسالته المنفذة بشكل موجز الى يوسف بطريرك كنيستنا سنة ١٥٩٩ للرب . فانه بعد ان عدد موانع الزواج الواجبة رعايتها بمقتضى ارادة المجمع التريدنتي منح البطريرك المشار اليه سلطاناً على رخصة التفسيح لكل المرتبطين معاً بالقرابة الدموية والاهلية في الدرجة الثالثة والرابعة باعتبار الاصل الجامع وفي الرابعة ولو تضاعفت او تعددت الدرجات » . وهذه

١) حاشية المؤلف : راجع المقطع ٣١ (من هذا المقال)

٢) حاشية المؤلف : راجع المقطع ٣٥ (من هذا المقال)

٣) حاشية المؤلف : باب ١١ في سر الزواج عدد ١٦ (تعريب نجم صفحة ١٣٦-١٣٧)

Maroniti competa la suddeta facoltà per le *disposizioni del Sinodo* stesso o per altro *titolo o concessione.*

68. I titoli su cui si appoggiano i Patriarchi Maroniti, per provare avere essi la pretesa facoltà, furono prodotti nel 1830 dal Patriarca Habaisci (§. 31), e nel 1856 dall'attuale Patriarca Mons. Paolo Massad (§. 35). Essi si riducono: al testo del Sinodo Libanese secondo la doppia edizione araba e latina; ed alla consuetudine immemorabile. Esaminiamo il primo titolo secondo il testo latino. Nel cap. XI: *De Sacramento matrimonii*, n. 16 dell'edizione latina si legge: *Quamquam autem Rmi Dni Patriarchae potestas in concedendis dispensationibus amplissima sit ex eo capite, quod Patriarchalem Antiochenam dignitatem obtinet... Clemens Papa VIII, quo illa in gradibus consanguinitatis et affinitatis sese extendat, expresse declarat in suis litteris in forma Brevis ad Josephum Ecclesiae nostrae Patriarcham anno Domini* 1599 *datis: ubi postquam impedimenta matrimonii ex mente Concilii Tridentini observanda enumerasset, eidem Patriarchae facultatem concedit dispensandi cum quibuscis personis* tertio *et* quarto *a communi stipite, ac quarto etiam duplicibus, vel multiplicibus consanguinitatis, vel affinitatis gradibus inicem coniunctis, vel sese attinentibus.* Queste parole, colle quali si dichiara limitarsi la cosidetta amplissima potestà derivante dalla patriarcale dignità antiochena, sono letteralmente trascritte, dal testo del Breve

العبارات التي يعلن بها حصر السلطان المشار اليه والذي هو غاية في السعة لتبؤ ذروة مقام البطركية الانطاكية قد نقلت حرفياً عن نص الموجز الوارد ادناه وفيه يقول الحبر: « لاننا... لاي كان من المرتبطين معاً بالقرابة الدموية والاهلية في الدرجة الثالثة او الثالثة والرابعة باعتبار البعد عن الاصل الجامع وفي الرابعة حتى في الدرجات المتضاعفة او المتعددة» وينتج عن ذلك ان الانعام المعطى للبطريرك الماروني بقي محصوراً في ان يفسح فقط من الدرجتين الرابعة والثالثة حساباً لاتينياً .

٦٩) اما في المقطع الثلاثين من الباب المشار اليه[٤] من الطبعة اللاتينية وضعت صيغة يتوجب على كهنة الرعايا رعايتها في تسجيلهم الزيجات في السجل الخاص بها وهاك ما جاء فيها: « اما لو اكتشف بالمناديات ان بين الزوجين قرابة دموية او اهلية قد ترخص لهما فيها تفسيحاً البطريرك السامي الاحترام فليكتب كاهن الرعية درجة القرابة المرخص فيها تفسيحاً وملخص مرسوم رخصة التفسيح مع ذكر تاريخه يوماً وشهراً وسنةً على الصورة الآتية : « انه في يوم كذا من شهر كذا السنة كذا قد اجريت المناديات وعثرت على مانع قرابة دموية او اهلية في الدرجة الثانية او الثالثة او الرابعة الخ». ان هذه العبارات بما تشتمل عليه من قول انه قد ترخص لهما فيها البطريرك تفسيحاً وبلا تذكره من ان الدرجة الثانية تدخل في نطاق الدرجات المفسح منها قد توجب استنتاجاً لصالح البطريرك

٤) حاشية المؤلف : صفة ٢٢ (تعريب نجم صفحة ١٥٠) .

che vi si sottopone, in cui il Pontefice dice: *Nos enim tibi cum quibuscis personis* tertio, *seu* tertio, *et* quarto *a communi stipite, ac quarto etiam duplicibus, vel multiplicibus* etc. D'onde risulta che il privilegio concesso al Patriarca Maronita rimane ristretto a poter dispensare soltanto dal quarto sino al terzo gradu inclusivamente, secondo la computazione latina.

69. Se non che, al paragrafo 30 dello stesso capo p. 93 dell'edizione latina, prescrivendosi ai Parrochi la formola per notare i matrimonii nell'apposito libro, si legge: «*Si ex denunciationibus compertum sit, coniuges aliquo consanguinitatis, aut affinitatis gradu coniunctos esse, nihilominus ad contrahendum fuerit cum ipsis a Rmo Dno Patriarcha dispensatum, adnotetur gradus consanguinitatis, vel affinitatis dispensatae, et compendium decreti super ea relati; tum die, et anno hoc modo. Anno N. Meuse N. die N. praemissis denunciationibus, ac comperto impedimento* secundi, *vel tertii, vel quarti gradus consanguinitatis, vel affinitatis etc...*». Dalle quali espressioni, dicendosi prima: *si... ad contrahendum fuerit cum ipsis a Patriarcha* dispensatum, e notandosi poi tra gradi dispensati anche il *secondo*, parebbe doversi conchiudere a favore del Patriarca, se le

لو وجدت ضمن الاحكام ولكنها قد في صيغة تسجيل ليست حكماً او قانوناً من قوانين المجمع . وعليه يجب تبنيها دائماً وفقاً للحكم المصرح به في مقدمة الموجز الحبروي المذكور ومتنه. وهذا المقطع الذي لا وجود له في النص العربي يحتوي على قول غير صحيح بالنظر الى مضمون الموجز وبالنظر الى القسم التأويلي منه ولذلك لا يمكن فهمه تماماً. ثم باستطاعتنا التنبيه الى ان هذا التعبير، مهما كان سببه ، قد درج عليه السمعاني وانك لتجده حتى في المشروع اللاتيني الاول المكتوب في رومة وتجده ايضاً في النص الآخر اللاتيني الذي ترجم في الشرق عن النص العربي . وقد اصلح الآن في النصين اللاتينيين المذكورين وذلك في مقدمة موجز اكليمنتس الثامن وفي متنه وربما لم يُنتبه الى وجوب اصلاحه في المحل المشار اليه . وهناك برهان آخر انما اضعف من السابق يمكن بطارکة الموارنة ان يستخلصوه من الصفحة ٢٦١ [٥] من الطبعة اللاتينية حيث يؤتى على تعداد انعامات البطريرك الانطاكي فيقال في العدد الثامن عشر : « ان يفسح في الدرجات المحرمة سواء كانت مبطلة او مانعة للزواج » انما يجب ان يحمل ذلك على الحوادث والدرجات التي له السلطان لان يفسح منها . واذا استثنينا هذين المحلين اللذين يمكن الاستناد اليهما خاصة ، ولكن بدون فائدة ، لصالح

٥) حاشية المعرب : تقريب نجم صفحة ٤٠٠ .

dette espressioni si trovassero in una parte dispositiva, e non già, come sono, in un formulario (sic), il quale non costituisce un decreto o canone del sinodo; perciò devono spiegarsi sempre in conformità del dispositivo, espresso nel preambolo e nel testo del Breve Pontificio surriferito. Come poi in questo paragrafo, che non esiste nell'arabo si trovi tale inesatta dicitura in opposizione al tenore del Breve ed alla parte esplicativa del medesimo, non potrebbe adequatamente spiegarsi. Soltanto può avvertirsi che questa espressione, qualunque ne fosse il motivo, era familiare all'Assemani, perchè si trova fino nel primo schema latino scritto in Roma, come anche nell'altro testo latino fatto in Oriente sull'arabo. Al presente si trova corretto ne' detti due testi latini tanto nel preambolo quanto nel tenore del Breve di Clemente VIII, forse non si è avvertito di correggerlo in questo luogo. Altro argomento, ma più debole del precedente, potrebbero desumerlo i Patriarchi Maroniti dalla p. 261 dell'edizione latina, ove enumerandosi i privilegi del Patriarca Antiocheno, al numero 18 si dice: *in gradibus prohibitis ac matrimonium dirimentibus vel impedientibus dispensare.* Ma ciò si deve intendere di quei casi e gradi, in cui ha la facoltà di dispensare. Fuori di questi due luoghi che *specie tenus* ma senza frutto potrebbero invocarsi a favore del Patriarca, non si è trovata espressione nel testo latino che possa comunque

البطريرك لا نجد عبارة في النص اللاتيني يمكن ان تعاد بأي نوع كان الى صالح السلطان المزعوم للتفسيح من درجة القرابة الاهلية والدموية الثانية .

٧٠) ولا يصح نفس القول في النص العربي. فقد ذكرنا[٦] المغايرة الخطيرة القائمة بهذا الشأن في النص العربي حيث حُذف اولاً: « من لدن الحبر الروماني» من العبارات التالية من النص اللاتيني[٧] : « للسيد البطريرك السامي الاحترام دون غيره ان يترخص تفسيحاً بقوة ما له من اطلاق اليد الموكول اليه من لدن الحبر الروماني في الموانع المبطلة للزواج وفي نذر العفة الدائمة ودخول الرهبانية الموصوفين بالبساطة والاطلاق ». وثانياً حُرفت النبذة التالية من النص اللاتيني[٨]: « وان . . . وكان مريدا الزواج متقلبين في حالة الفقر وجب على الرئيس المحلي ان يسعى لدى الكرسي الرسولي او لدى معتمده في الناس رخصة التفسيح لهما مجاناً كما يطلب للفقراء. وتصح ايضاً بل تجوز . . . لانه في مثل هذه الضرورة يُقدّر ان الحبر الاعظم او معتمده لا يريد الاستئثار برخصة التفسيح .» اما النص العربي فانه يبدل بلفظة البطريرك ونائبه العبارات المشار اليها بخط والمتعلقة بالكرسي الرسولي . وقد جاء في النص العربي ما يلي : « يجب الاشارة الى انه متى فُقد احد هذه الشروط المبسوطة سابقاً وكان الخطيبان متقلبين في حالة

٦) حاشية المؤلف : راجع المقطع ٤٠ عدد ٣ فقرة ٥ (من هذا المقال) .
٧) حاشية المؤلف : صفحة ٨٤ (تعريب نجم صفحة ١٣٥) .
٨) حاشية المؤلف : نفس المحل (تعريب نجم صفحة ١٣٦) .

favorire la pretesa facoltà di dispensare nel secondo grado di consanguinità ed affinità.

70. - Non così può dirsi del testo arabo. Al §. 40, III, 5 si è notata la grave variante occorsa in proposito nell'arabo, in cui primieramente si è soppresso «ex *concessione Romani Pontificis*» nel periodo del testo latino, p. 84, che suona come appresso: *Solus Patriarcha ex concessione Romani Pontificis dispensare potest circa impedimenta dirimentia, et circa votum simplex et absolutum perfectae castitatis et religionis.* In secondo luogo è stato alterato il seguente brano del desto latino: *Si vero partes penuria laborent, debebit Ordinarius dispensationem apud Sedem* Apostolicam *vel* Delegatum *prosequi in forma pauperum ut gratis obtineatur... valet etiam et licita est... in illis enim angustiis censetur* Summus Pontifex *aut eius* Delegatus *dispensationem sibi minime reservare velle.* L'arabo all'espressioni rimarcate, e riguardanti la Sede Apostolica sostituì le parole Patriarca e suo Vicario: «E d'avvertirsi, così esso legge: *che mancando una di queste condizioni sopra esposte essendo i sposi poveri è obbligato il Vescovo della Diocesi di cooperare appresso del* PATRIARCA, E SUO VICARIO *per la dispensa gratis... ed è lecito ancora... perchè in simili calamità conviene a* MONS. PATRIAR-

الفقر فانه يتوجب على اسقف الابرشية ان يسعى لدى البطريرك او لدى نائبه للتفسيح مجاناً ... ويجوز ايضاً ... لانه في مثل هـذه الضرورة يوافق ان يتنازل البطريرك ونائبه للاسقف عما حُفظ لهما من سلطان ». وثالثاً اهمل النص العربي في مقدمة موجز اكليمنت الثامن العبارات المصرحة بالدرجات التي مُنح البطريرك سلطان التفسيح منها وهو خلافاً للنص اللاتيني[٩] يشتمل على ما يلي: « ومع ذلك فان البابا اكليمنت الثامن في رسالته الى البطريرك يوسف الرزي بتاريخ سنة ١٥٩٩ صرّح بما يمتد اليه سلطان السيد البطريرك في التفسيح من درجات القرابة الدموية والأهلية . وبعد ان اعلن موانع الزواج بمقتضى المجمع (التريدنتي) منح البطريرك المشار اليه سلطاناً لان يفسّح منها » . ويبدو واضحاً من مضمون هذا الكلام ان البطريرك الماروني له السلطان لان يفسّح من جميع الموانع التي اعلنت وفقاً لارادة التريدنتي .

٧١) وكان من الطبيعي بعد ان تمهد السبيل بواسطة الحذف والتبديل ان يُنتهى اخيراً الى تحريف موجز اكليمنت الثامن الرسولي. وفعلاً ان النبذة المشار اليها من ذلك الموجز والتي اوردت في المقطع ٦٨ قد عرّبت بما يلي : « اننا نمنحك... لكل ذوي قرابة في الدرجة الثانية والثالثة والرابعة باعتبار الاصل الجامع وفي الرابعة المختلطة من درجات القرابة الدموية والاهلية معاً». ويوافق

٩) حاشية المؤلف : راجع المقطع ٦٨ (من هذا المقال) .

CA, E SUO VICARIO *di accondiscendere col Vescovo riguardo alla potestà riservata a Lui*. In terzo luogo sono state omesse dall'arabo nel preambolo al Breve di Clemente VIII le espressioni dichiarative dei gradi nei quali era stata accordata al Patriarca la facoltà di dispensare, poichè esso, contrariamente al testo latino (§. 68) legge come segue: *Nihilo autem secius Clemens Papa Octavus in sua epistola ad Patriarcham Josephum El-rezzi anno 1599 expresse declarat amplitudinem potestatis Dni Patriarchae in dispensandis gradibus consanguinitatis et affinitatis. Postquam enim declarazerat impedimenta matrimonii secundum sacrosanctum Concilium* (Tridentinum), *tribuit praefato Patriarchae facultatem ea dispensandi*. Dal tenore delle quali parole risulta evidentemente avere il Patriarca Maronita la facoltà di dispensare da tutti gl'impedimenti dichiarati secondo la mente del Tridentino.

71. Preparato così il terreno colle mutilazioni e colle sostituzioni, era naturale di divenire finalmente alla interpolazione del Breve Apostolico di Clemente VIII. E per vero, il tenore del brano relativo del medesimo Breve, riferito al §. 68, viene così tradotto nell'arabo: *Omnes qui propinquitatem habent cum aliis in gradu* SECUNDO *et tertio, et quarto a communi stipite; et in quarto etiam mixtis in gradibus consanguinitatis et affinitatis simul Nos tibi concedimus* etc. Al qual proposito

ان نذكر هنا ملاحظة صائبة ابداها سيادة ڤالرجا بهذا الصدد . قال : « انه واضح الآن ان اول تعريب كان مطابقاً في ذلك لنصّ البراءة او الموجز الرسولي اللاتيني . وقد أُصلحت فيما بعد اللفظة العربية « الثالثة » وأُبدلت بلفظة « الثانية »[10] ووضعت لفظة « الثالثة » في الهامش . ويجب الاشارة الى ان تلك اللفظة « الثانية » كتبت فورًا في اول السطر الاسفل ثم شطب فوقها . وهذا يحمل الى الافتراض ان لفظة « الثالثة » هذه قد أُدخلت في النص مرتين[11] وعليه قد يكون شطب فوقها قبل التحريف ثم أُبدلت لفظة « الثالثة » الاولى بلفظة « الثانية » ولذلك احتيج الى زيادة لفظة « الثالثة » مرةً اخرى في الهامش[12] . ومهما يكن من ذلك فانه ثابت ان التحريف مقصود كما رأينا في المقطع ٧٠ ويظهر ايضاً ان الذي هيأ السبيل لذلك هو السمعاني بعينه . ويستند هذا الافتراض اولًا الى كون القاصد المشار اليه وليس غيره عرّب المجمع عن

١٠) حاشية المؤلف : يظهر حالياً ان هذه اللفظة « الثانية » قد جدد ابدالها حديثاً بلفظة « الثالثة » ولا يصح الاعتقاد ان ذلك قام به سيادة ڤالرجا .

١١) حاشية المؤلف : وقد كتبت فعلًا مرتين في النص اللاتيني : الثالثة او الثالثة والرابعة .

١٢) حاشية المؤلف : يحمل عدد ٣ صفحة ٤١ .

giova qui riportare la giusta osservazione di Mons. Valerga: «È ancora presentemente evidente, egli dice, che la primitiva versione era in ciò conforme al testo latino della Bolla o Breve Apostolica. Poscia la voce araba *tertio* venne corretta, e mutata nella voce *secundo* (1), e fu apposta al margine la voce *tertio*! È da notarsi però che questa voce *tertio* era stata scritta immediatamente a principio della linea inferiore, e venne poscia cancellata; il che lascerebbe supporre che questa voce tertio era stata inserita nel testo due volte (2), quindi sarebbe stata cancellata la seconda anteriormente alla interpolazione. Dopo l'interpolazione poi, cambiato il primo *tertio* in *secondo*, fu d'uopo aggiungere un'altra volta il *tertio* al margine». (*Sem. N.* III, p. 41). Checchè sia di ciò, è positivo che l'interpolazione venne preparata, come si è veduto al §. 70, e parrebbe anzi venisse preparata dallo stesso Assemani. Il fondamento di questa ipotesi sarebbe I. perchè lo stesso Ablegato, e non altri, tradusse il Sinodo dal latino in arabo (§. 11); 2. perchè il manoscritto latino portato seco da Roma. (sul quale fu redatto il testo arabo) tanto nel preambolo, quanto nel testo del

(1) Attualmente però questa voce *secundo* si scorge da recente mano nuovamente mutata in *tertio*. Non sembra credibile che abbia ciò fatto Mons. Valerga.

(2) Ed in vero nel testo latino è scritta due volte: *tertio, seu tertio et quarto*.

اللاتيني[١٤] . وثانياً الى كون المخطوط اللاتيني الذي اتى به من رومة[١٥] قد كُتب فيه : « الثانية او الثالثة والرابعة » ثم شُطب فوقها وذلك في مقدمة الموجز المشار اليه وفي متنه . وكذلك في نفس المخطوط المعروف ذي المجلدات الثلاثة الذي فحصه وثبته المجمع المقدس يُرى بوضوح الى اليوم ايضاً « الثانية او الثالثة » وذلك في مقدمة الموجز الا انه شطب فوقها . اما في متنه فقد كتب بصواب ما تحتوي عليه الطبعة اللاتينية . وهذه القرائن لا تطلق الحق بان ينسب الى الشهير سمعان السمعاني اعمالاً سيئة النية انما لا تجرده من كل تهمة تواطوء اذ ان هذه القرائن تدل على ان التحريف لم يحصل بدون معرفته .

٧٢) وبناء على ما اثبتنا من تحريف في النص العربي ومن شرعية النص اللاتيني اصبح ثابتاً ان البطريرك الماروني لا سلطان له بقوة المجمع اللبناني لان يفسح من درجة القرابة الدموية والاهلية الثانية. اما شرعية النص اللاتيني فقد تُثبتت بما اورد من ادلة عامة في البحث السابق . وهنا يكتسب هذا الاثبات قوة قاطعة من مقابلة نسخة موجز اكليمنت الثامن التي اخرجت حديثاً بصورة صحيحة من امانة سر الموجزات وضُمت الى المجمل[١٥] وهي مطابقة كل المطابقة لنص الطبعة اللاتينية المذكورة ما عدا هذا الفرق بين ما يلي من الطبعة

١٣) حاشية المؤلف : مقطع ١١ (من هذا المقال) .

١٤) حاشية المؤلف : وعنه حرر النص العربي .

١٥) حاشية المؤلف : عدد ٦ .

citato Breve trovasi scritto, sebbene poi cancellato, *secundo seu tertio, et quarto*: anzi nello stesso noto manoscritto in tre Tomi, esaminato ed approvato dalla S. C., è chiaramente visibile anch'oggi, *secundo seu tertio* nel preambolo del Breve, quantunque sia cancellato, e quantunque nel testo dello stesso Breve si legga rettamente come nell'edizione latina. Sebbene quest'indizii non diano diritto assoluto ad ammettere nell'illustre Simonio Assemani atti di mala fede, pure non lo esimono da una qualche taccia di *connivenza*, giacchè i medesimi proverebbero che l'interpolazione non venne fatta a sua insaputa.

72. Provata l'interpolazione del testo arabo e l'autenticità del latino, — la quale in questo luogo non solo risulta dalle ragioni generali riferite nell'articolo precedente, ma acquista forza perentoria dal confronto della copia del Breve di Clemente VIII recentemente avuta in *forma autentica* dalla Segreteria dei Brevi, che si esibisce in *Som. N.* VI, colla quale, meno la differenza tra il seguente comma dell'edizione latina: *vel ubi mulier in proprio castro, vel loco sibi non attinente, cui honeste nubere possit* ed il corrispondente della detta copia, che suona: *vel ubi mulier in proprio castro, vel loco virum sibi non attinentem, cui honeste nubere possit*, ed

اللاتينية : « او فيما اذا كانت المرأة لا تجد في وطنها او محلها . . .[16] اهلاً لان تتزوج منه ». وما يوافقه من نسخة الموجز المشار اليها وهو :« او فيما اذا كانت المرأة لا تجد في وطنها او محلها رجلاً من غير ذوي قرباهـا اهلاً لان تتزوج منه » وما عدا غير ذلك من مغايرات قليلة وتافهة وضعت في حاشية.

٧٣) وقد بقي علينا ان نبحث في المستند الثـاني وقوامه كما يقول البطريرك الماروني عادة لا يعرف بدؤها . وقد توقف على هذه النقطة محكماً الحجج المحامي القانوني المستشار المذكور كركاني وذلك في تلخيص كانون الثاني المذكور سنة ١٨٨٢[17] . واثبت بأدلة متينة انه لا يمكن في هذه الحالة ان تعتبر العادة المشار اليها شرعية[18] لانها لا تتحلى بالمقتضيات الضرورية . ويجب

١٦) حاشية المعرب : ما يتبع هذه اللفظة لا سبيل الى تعريبه لانه لا معنى له بسبب ما حُذف وحُرّف من الفاظ في النص اللاتيني .

١٧) حاشية المؤلف . راجع المقطع ٢٣ (من هذا المقال) .

١٨) حاشية المعرب : هذا ما يقوله المؤلف وقـد اثبت عكس ذلك الاب شيرياتو ڤاغادجيني في اطروحته : « في سلطان البطاركة الشرقيين الكاثوليكيين لان يفسحوا من موانع القرابة الدموية والاهلية » وقد دحض فيها ما ادعاه الاب تشاسكا وغيره من ان هذه العادة التي بموجبها اكتسب البطريرك الماروني سلطان التفسيح من الدرجة الثانية ليست شرعية لعدم حصول سلامة النية فيها وذلك لان الكرسي الرسولي لم يرض لا ضمناً ولا صريحاً بقيام تلك العادة وقد اشار مراراً الى البطريرك بوجوب التقيد بالنص اللاتيني للمجمع اللبناني . ولكن الاب تشاسكا ومن يرى رأيه نسوا ان البطاركة الموارنة كانوا يجيبون دائماً عـلى رسائل الكرسي الرسولي بهذا الصدد ويبرهنوا عن حقهم باتباع النسخة العربية لكونها وحدها اصلية وشرعية . وكان الكرسي الرسولي يقتنع لاسباب ما عن رد الجواب على هذا الاعتراض ولذلك كان البطاركة يعتقدون انه اقتنع لما اوردوه من اسباب تجيز عملهم وتثبت نظريتهم . وهذا كافٍ لاثبات سلامة نية البطاركة الموارنيين وبالتالي لاثبات حصولهم بقوة العادة التي لا يُعرف بدؤها على سلطان التفسيح من الدرجة الثانية من القرابة الدموية والاهلية (راجع عدد ٣٤ و ٣٥ من هذا المقال) .

altre poche insignificanti varianti, che si sono collocate in nota, è pienamente conforme al testo della suddetta edizione latina — rimane evidentemente provato, non avere il Patriarca Maronita in forza del sinodo libanese la facoltà di dispensare nel secondo grado di consanguinità ed affinità.

73. Rimarrebbe ad esaminare il secondo titolo fondato, come dice il Patriarca Maronita, sulla consuetudine immemorabile. Intorno a questo s'intrattenne a ragionare saviamente il predetto Consultore Can. Avv. *Carcani* nella citata Ponenza del Gennaro 1882 §. 23, provando con forti ragioni non potersi nel caso ritenere come *legittima* detta consuetudine, perchè mancante dei *requisiti*

ان يشار ايضاً الى ان مجمع الانتشار قد شدّد الامر بوجوب الاعتماد على النص اللاتيني ليس في السنتين ١٨٣٢ و١٨٤٦ فقط كما اشير اليه في التلخيص المذكور بل انه اصدر ايضاً هذا الامر سنة ١٨٣١[١٩] وجدّده للبطريرك الحالي سنة ١٨٥٥[٢٠] وكتب له اخيراً سنة ١٨٦٦ انه سيخضع مطلبه (وهو ألّا يحرمه الانعام المزعوم اي سلطان التفسيح من الدرجة الثانية) لحكم الآباء السامية نيافتهم في اجتماع يعقدونه قريباً[٢١] . ويمكن ان يستخلص من كل ذلك ان العادة المزعومة لا اساس لها البتة لا واقعاً ولا شرعاً .

٧٤) وبالرغم من ذلك فانه لا سبيل الى اخفاء ما يتولد من ريب في هذا الشأن عن بعض عبارات ملتبسة استعملها الفاحص رودونا في تقريره عن المجمع المذكور . فانه في ملاحظاته العامة يقول : « الكنيسة المارونية تعد درجات القرابة لحد البابعة كاليونان ولكنها خلافاً لهم لا تتمسك بالموانع بل تتفسح فيها في الزواج الذي يعقده فيما بينهم الاخوة والاخوات المرتبطين بالقرابة الاهلية ». واكثر التباساً هو كلامه المضاف الى تقريره[٢٢] حيث يشير الى القانون

١٩) حاشية المؤلف : راجع المقطع ٢٣ (من هذا المقال) .
٢٠) حاشية المؤلف : راجع المقطع ٢٨ (من هذا المقال) .
٢١) حاشية المؤلف : راجع المقطع ٢٩ (من هذا المقال) .
٢٢) حاشية المؤلف : راجع المجلد الثاني عشر المذكور من المختلفات المحفوظة في الخزانة .

necessarii. Anzi è da notare che la Propaganda non solamente nel 1832 e 1846, come ivi si osserva, insistette per l'adozione in proposito del testo latino ma avea già inculcato gli stessi ordini nel 1831 (§. 32), e ripetutoli all'attuale Patriarca nel 1855 (§. 28), cui finalmente nel 1866 scriveva, che ciò eh'egli domandava (di non esser cioè privato del preteso privilegio di dispensare nel secondo grado) sarebbe stato sottoposto al giudizio degli Emi Padri in una prossima Congregazione generale (§. 29). Da tutto ciò si potrebbe conchiudere, non aver realmente la pretesa consuetudine alcun legittimo fondamento.

74. Ciò non ostante, non dee nascondersi un dubbio che potrebbe nascere in proposito da alcune ambigue espressioni usate dal revisore Abbate Rodotà nella sua relazione sul Sinodo in parola. Nelle osservazioni generali egli dice: «Enumera (la Chiesa maronita) li gradi della parentela fino al settimo come i Greci, e di poi contro il rigore de' medesimi dispensa nel matrimonio, che si voglia contrarre tra *Fratelli e Sorella* affini». E più ambiguamente parla nel supplemento della sua relazione (1), (sic) ove alludendo al canone 16 ,cap. XI,

(1) Nel citato T. XII, delle *Miscellanee* d'Archivio.

١٦ باب ١١ قسم ٢ قائلاً : تُدخل في هذا القانون براءة اكليمنت الثامن التي يمنح بها البطريرك الماروني السلطان لان يفسّح من بعض درجات القرابة . ان التفسيحات الزواجية تتعدى حالياً حدود السلطان الذي يمنحه البابوات البطاركة[٢٤] وعليه يجب ان ترسل الى المرازنة تعليمات خاصة ويؤمروا بتعداد الدرجات التي يمتد اليها سلطان التفسيح وان يعيّن رسم الدفع » ويظهر من قول رودوتا « ان الكنيسة المارونية تتفسح في الزواج الذي يعقده فيما بينهم الاخوة والاخوات المرتبطين بالقرابة الاهلية . وان التفسيحات الزواجية تتعدى حالياً حدود السلطان الذي يمنحه البابوات البطاركة »[٢٤] . انه شاء تنبيه المجمع المقدس الى ان البطريرك يتوسع اكثر من اللازم في السلطان الذي منحه اياه اكليمنت الثامن. اذا المجمع المقدس المشار اليه لم يعر اهتمامه ملاحظة رودوتا ولم يُشر اليها البتة في تلخيص الكردينال بطرا «للتخفيف عن الصوتين السامية نيافاتهم»[٢٥] . وعليه فانه يعود الى نيافاتكم السامية ان تقرروا بمقتضى حكمتكم الرفيعة ما اذا كان مجمع الانتشار يسكوته عن ذلك اراد ان يثبت ضمناً امتداد السلطان المشروح في الموجز الرسولي كما قام به البطريرك من تلقاء نفسه . هذا مع

٢٣) حاشية المعرب : اما النص الطليانى فيقول : السلطان الذي يمنحه البابوات والبطاركة .

٢٤) حاشية المعرب : راجع الحاشية السابقة .

٢٥) حاشية المؤلف : راجع القطع ٥١ (من هذا المقال) .

Parte II. dice: «S'inserisce in questo Canone la Bolla di Clemente VIII nella quale s'accorda la facoltà al Patriarca de Maroniti di dispensare di alcuni gradi di parentela. *Le dispenze* (sic) *Matrimoniali eccedono al presente li limiti delle facoltà da Pontefici* (sic) *e Patriarchi concedute.* Onde sarebbe d'uopo con particolar istruzione (sic) prescrivere loro l'enemerazione (sic) de gradi fino a qual termine s'estenda l'autorità di dispensare e formarç una tassa del pagamento». Dicendosi dal Rodotà che la *Chiesa maronita dispensa nel matrimonio, che si voglia contrarre tra fratelli e sorelle affini, e che le dispense matrimoniali eccedono al presente li limite delle facoltà da Pontefici e* (sic) *Patriarchi concedute,* pare che egli abbia voluto mettere sull'avviso la S. C. che il Patriarca de' Maroniti estendesse più del dovere le facoltà a lui concedute da Clemente VIII. E siccome la stessa S. C. non fece nessun conto dell'osservazione del Rodotà; anzi questa non venne punto menzionata nel Ristretto fattone dal Card. Petra *per minor incomodo degli Emi Votanti* (§. 51), le EE. VV. nell'alta loro sapienza giudicheranno, se la Propaganda, servando su ciò il silenzio, abbia voluto tacitamente approvare l'estensione delle facoltà concesse nel Breve Apostolico, fatta arbitrariamente dal Patriarca, sebbene, per conchiudere a favore del Patriarca, sarebbe stato necessario che

العلم بان الاستنتاج لصالح البطريرك يقتضي حتماً موافقة البابا عن معرفة على الامتداد المشار اليه وليس هناك من وثيقة تثبت ذلك .

﴿ الفصل الرابع ﴾

فيما يجب اتخاذه من تدابير

٧٥) انه لا سبيل الى الارتياب من التباين الجوهري القائم بين النصين العربي واللاتيني للمجمع اللبناني كما انـــه واضح ايضاً ان تثبيت الكرسي الرسولي تناول النص اللاتيني لا العربي . انما أرسل الى البطريرك المـــاروني بواسطة وكيله[٣٦] موجز التثبيت والنص العربي وحده مع الامر بنقله وارجاعه . والموجز المذكور لا يميز بين النصين وهذا ما حمل البطريرك الى الاعتقاد بتثبيت النص العربي . وعليه فلا يمكن ان يُخطَّأ الموارنة الذين استعملوا هذا النص واعتبروه شرعياً ومثبتاً . ويمكنهم اذا نسب هذا الخطأ اليهم ان يلقوه على المجمع المقدس الذي ارسل النص العربي وحده دون ما اشارة الى النص اللاتيني او تنبيه آخر من اي نوع كان يتعلق به . ولا يمكن المجمع المقـــدس ان يتحاشى هذه الشكوى فيما اذا اعلن مغايرة النص العربي وامر كما يحق له بان

٣٦) حاشية المؤلف : راجع المقطع ١٦ (من هذا الفال) .

---

il Papa avesse approvato *scientemente* l'arbitraria estensione: il che non risulta affato dai documenti.

Capo IV

Dei provvedimenti. da prendersi.

75. La difformità sostanziale tra i due testi arabo e latino del Sinodo Libanese non può mettersi in dubbio, come può ritenersi evidente che l'approvazione della S. Sede cadesse sul testo latino e non sull'arabo. Al Patriarca Maronita per mezzo del suo Procuratore (§. 14) fu mandato il Breve di approvazione col solo testo arabo, coll'istruzione di prenderne copia e rimandarlo. E siccome nel citato Breve non si distingue tra i due testi, così il Patriarca poteva credere che fosse stato approvato l'arabo. Quindi l'aver ritenuto ed usato questo come autentico ed approvato non ascriversi a colpa ai Maroniti; i quali, se venisse loro attribuita, potrebbero farla *ricadere* sulla S. C. che mandò il solo testo arabo, senza far menzione del latino e senza altro qualsisia analogo avvertimento E (sic) da questa recriminazione non potrebbe esimersi la S. C. qualora, proclamata l'irregolarità del testo arabo, n'esigesse come di ragione la correzione a norma del latino. Nè occorre rilevare i disgusti, le dicerie, cui si farebbe luogo a discapito certamente della causa cattolica, quando anche non fosse a temersi resistenza

يُصلح وفقاً للنص اللاتيني . ولا حاجة بنا الى الاشارة الى ما قد يحدث من جرّاء ذلك من نفور وتذمر مما يؤدي ولا شك بالمصلحة الكاثوليكية الى الخسارة . هذا وان لم يكن هناك خوف من مقاومة قد يُحافظ فيها تقريباً على الاحترام لكنها تكون على كل حال حازمة ومستمرة . والخروج بأخف شر ممكن من هذا الموقف الشديد الصعوبة له طريقة وحيدة ، وهي ليست خالية من كل عقبة ، وذلك ان يعقد مجمع جديد يحل محل المجمع اللبناني المنعقد سنة ١٧٣٦ وتزاد فيه قوانين بجامع الموارنة المتأخرة ، فتقل بذلك قيمة الاول وتعدم فائدته فيبطل استعماله عملاً كما ان للكرسي الرسولي ان يبطله شرعاً ، بحكم جديد يبطل ايضاً الحكم الذي ثبت به بنديكتوس الرابع عشر الطيب الذكر مجمع سنة ١٧٣٦ المشار اليه . فليسمح لي بعرض هذا المشروع ، وان كان تنفيذه غير هين ، لانه يبدو وحده ممكناً وضرورياً كل الضرورة لما نحن بصدده .

٧٦) لقد ذكرنا[٢٧] كيف ان الاساقفة ، بعد عقد مجمع غوسطا الماروني سنة ١٧٦٨ ، ارسلوا اعماله الى المجمع المقدس ملتمسين بالحاح تثبيت قوانينه واضافتها الى المجمع اللبناني المثبت . وقد طلبوا ايضاً من المجمع المقدس ان يأمر بطبع المجمع اللبناني باللغتين اللاتينية والعربية بحرف سرياني[٢٨] ولو تم في

٢٧) حاشية المؤلف : راجع الفقرتين ١٩ — ٢٠ (من هذا الفال) .

٢٨) حاشية المؤلف : قد اعتاد المسيحيون السوريون منذ الفتح الاسلامي ان يكتبوا ثم يطبعوا كتبهم المقدسة والعلمية بالكرشوني اي بلغة عربية حرفها سرياني . وذلك ليمنعوا الاتراك من قراءتها وامتلاكها .

più o meno rispettosa, ma sempre ferma e costante. Per uscire il men male possibile da questa difficillima posizione, è sembrato unico partito, benchè non scevro di qualche difficoltà, la celebrazione di un nuovo sinodo, il quale surrogando il Libanese del 1736, e aggiungendovi i canoni de posteriori sinodi maroniti, rendesse il primo non solamente meno pregevole ma inutile, e così ne inducesse l'abrogazione di fatto, come la S. Sede potrebbe farlo di diritto in una nuova Costituzione, che dovrebbe riuscire anche all'abrogazione della Costituzione con cui la sa. me. di Benedetto XIV approvò il detto sinodo del 1736. Siane permesso di svolgere questo progetto, che se pure non è di facile esecuzione, sembra però unico possibile, e nel caso onninamente necessario.

76. Si è già riferito (§§. 19-20) come celebratosi nel 1768 il Sinodo Maronita di *Agosta*, i Vescovi, mandandone gli atti alla S. C. domandavano istantemente, che i Canoni in esso fatti fossero confermati, *e aggiunti al Concilio Libanese* già approvato. Di più domandarono, che la S. C. ne ordinasse la impressione,

ذلك الوقت الطبع الملتمس الكان ظهر التباين القائم بين النصين والذي ، كما هو واضح ، لم يكن احد شعر به البتة . ولكن المجمع المقدس لم يقبل الطلب واننا نغض النظر عن السبب الذي نجهله . وقد يكون هذا الرفض هو الذي أدى الى اخراج طبعة المجمع اللبناني العربية .

٧٧) وما لم يعمل في ذلك الوقت يمكن عمله اليوم. وهو ان يعقد مجمع جديد يحتوي في اعماله على كل المجمع اللبناني المنعقد سنة ١٧٣٦ ، بجوهره على الاقل، ويغير فيه اذا ارتأى المجمع المقدس موافقاً بعض الاحكام التي يُقال انها تخالف الطقس قليلاً[٢٩] وذلك بحسب ما يرتأي . ويزاد في الحلّات الموافقة منه قوانين المجامع المتأخرة والقوانين التي يراها مناسبة الاساقفةُ الماروئيون . فيتسنى هكذا للموارنة ان يحصلوا على دفتر واحد جامع لكل ما يغني عن المجامع السابقة بأجمعها . ومتى فُحص المجمع المذكور الاخير وقرره الكرسي الرسولي يصار الى تثبيته تثبيتاً رسولياً حافلاً يُمنح به السلطة والشهرة معاً بحيث تُبطل ، بسديد الكلام وقاطعه ، كل المجامع السالفة بما فيها مجمع سنة ١٧٣٦ وحكم بنديكتوس الرابع عشر المتعلق به . ومتى طبع ذلك المجمع باللغتين

٢٩) حاشية المؤلف مجلد عدد ٣ صفحة ٢٦ وعدد ٤ مقطع ١٢ .

la quale desideravano *fosse fatta in due lingue latina ed arabe col* carattere siriaco (1). Se allora si fosse fatta l'implorata edizione, sarebbe stata riconosciuta la difformità dei due testi, di cui par chiaro che non si avesse sospetto veruno. Ma la S. C. qualunque ne fosse l'ignoto motivo, non volle accogliere la domanda; e forse questo rifiuto fu la ragione della edizione araba del Sinodo Libanese.

77. Ciò che non si fece allora, potrebbe farsi oggi. Tenere un nuovo sinodo, trasfonderne negli atti del medesimo almeno in sostanza tutto il Libanese del 1736: modificare, se e come la S. C. stimerà più opportuno, qualche disposizione che si dice men conforme al rito (*Sem. N.* III, p. 26, *en.* IV, §. 12); aggiungervi nei luoghi convenienti i canoni dei posteriori sinodi, e quegli ulteriori che l'episcopato Maronita credesse opportuni. Così avrebbero i Maroniti un codice unico in cui tutto fosse riunito, che renderebbe inutili tutti i precedenti sinodi: Riveduto ed approvato quest'ultimo dalla S. Sede verrebbe confermato con solenne atto pontificio, il quale conciliando autorità e rinomanza al nuovo, dovrebbe abrogare in termini prudenti ma decisivi tutti i precedenti sinodi inclusivamente a quello del 1736, e della relativa costituzione di Benedetto XIV. Stam-

(1) I Cristiani Siri, per impedire che i turchi leggessero e s'impadronissero dei loro libri sacri e liturgici, fin dall'invasione dell'Islamismo usarono scrivere e poscia stampare i suddetti libri in Kârsciûni, cioè in lingua arabica con lettere siriache.

العربية واللاتينية معاً يُبطل تبـاين النصين المشين الذي يثلم شرف المرارنة وشرف الكرسي الرسولي ايضاً .

٧٨) ولا يخفى ما قد يلاقيه تحقيق ذلك المشروع من عقبات انما لايبدو مستحيلاً التغلب عليها ولذلك ينبغي ان يبقى طي الكتمان الشديد ما قد يكون اعتمد عليه المجمع المقدس في ذلك الشأن. ويمكن ان يُعلم به القاصد الرسولي في سوريا فقط ، وذلك باعتباره سر شخصي . وان يعطى علماً له وللبطريرك بان المجمع المقدس قد حكم ان النص اللاتيني وحده لا العربي ثبته بنديكتوس الرابع عشر . وينبغي ان يضاف الى هذا الحكم اوراقاً تثبت بوضوح صحة الامر الواقع وتشير معاً الى التباين الجوهري القائم بين النصين . ثم يصدر امر صريح بازالته بالطرق التي يكون قد حكم بانها اكثر سداداً وموافقة على ان لا تكون بسبب ذلك اقل وضوحاً ونجوعاً . والمناقشة في هـذا المشكل السير يجب ان يقوم بها البطريرك والقاصد اولاً ومن ثم يتسنى للقاصد ان يفاتح البطريرك بفكرة عقد مجمع جديد .

٧٩) ومتى نجح المسعى ورضي البطريرك والاساقفة الاكثر نفوذاً على الاقل بذلك المشروع يبقى هناك عقبة غير سهلة تتعلق بمشتملات المجمع الجديد. من يدري كم ينبغي ان يحذف من النص اللاتيني في المقدمات التاريخية القانونية

---

pato questo sinodo *contemporaneamente* nelle due lingue araba e latina, farebbe cessare la sconcia discrepanza dei due testi, poco onorevole a Maroniti e alla stessa S. Sede.

78. Non si dissimulano le difficoltà che può incontrare l'esecuzione di questo progetto, ma sembra non sarebbe impossibile superarle. A tal'effetto dovrebbe restare segretissima la risoluzione che su questo punto venisse adottata dalla S. C., e solamente esser communicata sótto personale segreto al Delegato Apostolico della Siria. A questo e al Patriarca si comunicherebbe, che la S. C. ha deciso che il solo testo latino, e non l'arabo, fu approvato da Benedetto XIV; e alla risoluzione dovrebbero aggiungersi fogli, che all'evidenza dimostrassero la verità del fatto, e in pari tempo rilevassero la sostanziale difformità dei testi. Quindi verrebe esplicita ingiunzione di farla disparire nei modi che venissero giudicati più prudenti e decorosi, ma non per questo men chiari ed efficaci. Nella discussione dell'arduo problema, che in principio dovrebbe passare fra il Patriarca e il Delegato, potrebbe questo insinuare la progettata celebrazione di un nuovo Sinodo.

79. Quando si fosse riuscito a far gradire tale progetto al Patriarca ed ai Vescovi almeno più influenti, resterebbe anche la difficoltà non lieve della estensione del nuovo sinodo. Chi sa quante cose vorrebbero espungersi dal testo

التي تتقدم فصولاً كثيرة والتي لا اثر لها في المشروع العربي الذي عرض على الاساقفة ليفحصوه . وعليه فان هؤلاء يجهلونها تماماً . من يدري ما يجب ان يقام به من تغيير في نفس النقاط المنصوص عليها في الاحكام المثبتة . لقد قيل انه مجمع شرقي بلباس لاتيني او بالاحرى انه مجمع لاتيني بلباس شرقي . انما لا ينبغي لذلك ان تقطع الامل من الوصول الى نتيجة صالحة وقد اعتاد على ذلك الكرسي الرسولي بسداد رأيه وطول اناته وحزمه وتساهل الطرفين الذي يحسن اللجوء اليه بوقته وواجب حدوده . ويظهر ان الوقت الحاضر موافق جداً لذلك . وقد عرضت اسبابه لامين السر السامي الاحترام على ورقة منفردة .

آمل من نيافتكم السامية صفحاً اذا كنت توسعت كثيراً في هذا الموضوع وقد شجعني على ذلك عطفكم من جهة ودفعني اليه من جهة اخرى واجب لازب صادر عن المهمة الموكلة الي . واني اخضع مقالي هذا لحكم المجمع المقدس . واتشرف بكل احترام بتذييل توقيعي مستشار نيافاتكم السامي الاحترام .

في ٢٠ ايار ١٨٨٣ الاخ اغسطينوس تشاسكا
مستشار

---

latino, specialmente nei preamboli storico-canonici che vi si trovano premessi a molti capitoli, ed i quali per la maggior parte non si trovano nello *schema* arabo presentato all'esame dei Vescovi, e perciò da questi del tutto ignorati: chi sa quale modificazioni si vorrebbero anche su punti dispositivi. Si è detto esser quello un sinodo orientale vestito alla latina, o piutosto un sinodo latino vestito all'orientale. Ma non per questo dovrebbe disperarsene l'esito felice, come suol ottenerlo la S. Sede colla sua prudenza, longanimità, e fermezza, e coll'*hinc inde remissum* che nei dovuti limiti sa usare all'oportunità. E il momento presente parebbe opportunissimo, di che in altro foglio al Rmo Segretario espongo le ragioni.

Perdoneranno le EE. VV. se tanto mi sono inoltrato su questo argomento; ma da un lato la loro bontà mi ha confortato, dall'altro mi ha spinto lo stretto dovere derivante dall'incarico affidatomi. E sottomettendo al giudizio della S. C. questo mio voto ho l'onore di segnarmi con profonda venerazione.

Dell'EE. VV. RR.

Fr. Agostino Ciasca Agostiniano
Consultore

Li 20 Maggio 1883